

ما المنتظر من موازنة العراق لعام 2023؟

18-12-2022

الكتاب

محمود بابان

ملخص : على الرغم من تحقيق إيرادات تجاوزت 90 مليار دولار خلال تسعة أشهر فقط ، الا ان لم تقرر موازنة عام 2022 على غرار عام 2020. تقوم الحكومة العراقية الآن بإعداد ميزانية 2023 والتي من المتوقع أن تكون ميزانية عام 2023 أكبر ميزانية مقترحة للبرلمان في تاريخ العراق الحديث

على الرغم من تحقيق إيرادات تجاوزت 90 مليار دولار خلال تسعة أشهر فقط ، إلا ان لم تقرر موازنة عام 2022 على غرار عام 2020. تقوم الحكومة العراقية الآن بإعداد موازنة 2023 والتي من المتوقع أن تكون موازنة عام 2023 أكبر موازنة مقترحة للبرلمان في تاريخ العراق الحديث. يرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين وهما احتياطات البنك المركزي وأسعار النفط. في الواقع ، يدور الجدل حول موازنة 2023 على عدة قضايا رئيسية مثل: تحديد سعر برمبل النفط وحجم الصادرات العراقية للعام المقبل ، وحصة الوزارات والكتل الحاكمة وأصحاب المصالح الكبرى ، وموازنة إقليم كردستان. إلا أن هناك تعليقات كثيرة على ما سيحدث للدينار مقابل الدولار في الموازنة.

رغم وعود السوداني بحل القضايا في بداية تشكيل الحكومة ، لكن لا يبدو أن هنالك نية إرسال حصة موازنة إقليم كردستان. من الممكن ان تكون بغداد تفضل خيار إرسال 200 مليار دينار شهرياً من تحديد حصة إقليم كردستان في موازنة 2023. يرى إقليم كردستان بان اقرار 17% من الموازنة هبة حق له في حين تحدد بغداد من 12% الى 14% وذلك ان وافقت على ادراجها في الموازنة. وهنا تلقي نظرة على توقعات موازنة العراق لعام 2023 من حيث مبادرة وزارة المالية لشفافية الموازنة والفساد ، مقترح البنك الدولي للعراق ، أسعار النفط في الموازنة ، حصة إقليم كردستان.

مبادرة وزارة المالية لموازنة 2023 وقضايا الفساد في العراق

أطلقت وزارة المالية في حكومة محمد شيع السوداني موقعاً إلكترونياً مفتوحاً للموازنة ، قائلة إن "اعتماد نظام الموازنة المفتوحة سيضمن مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية ، وتحقيق مزيد من الانفتاح والشفافية والرقابة على الموازنة ، وتوفير المعلومات. نظام الإدارة المالية واستراتيجية الحكومة في تخصيص الموارد ، إلخ. [1] في الواقع ، لم تواجه وزارة المالية أي مشكلة في عرض الأرقام خاصة في السنوات الأخيرة. وذلك لان الوزارة نشرت العائدات والصفريات حتى تشرين الثاني [2] والتي بلغ حجم المصروفات فيها 79 ترليون دينار والعائدات اكثر من 136 ترليون. لأول مرة منذ عقدين خلال 9 اشهر فقط كان هنالك فائض في الموازنة ومن المتوقع زيادة هذا الفائض بنهاية هذا العام. ومن جانب اخر حول ملف مكافحة الفساد وقضية "سرقة القرن" وارجاع الاموال التي بلغت 3.7 ترليون دينار من الضرائب، ظهر السوداني مع كمية من الاموال وقال إن "بعض أموال الضرائب المسروقة أعيدت بجهود المخلصين [3]". ورغم أن المبلغ الإجمالي للمال المسترد حتى الآن وصل إلى أكثر من 317 مليار دينار ، إلا أن المبلغ الإجمالي للمال المسروق هو 3.7 ترليون دينار [4]. أي أنه تم إرجاع 11% فقط وما زال مصير 89% مجهولاً.

من ناحية أخرى ، يجب ألا ننسى أن مواجهة او محاربة الفساد كانت قد وردت في جميع الوزارات العراقية والسوداني ليس أول رئيس وزراء يعين لجنة عليا لمحاربة الفساد. على سبيل المثال شكل المالكي "اللجنة المشتركة لمكافحة الفساد". لكن استخدم منافسيه السياسيين الفساد الساري في دورتين حكومته كورقة ضد المالكي نفسه. وأنشأ العبادي المجلس الأعلى لمكافحة الفساد ، الأمر الذي أدى باحتياطي العملة العراقية إلى أدنى مستوى له في التاريخ. في وقت لاحق ، أعاد عادل عبد المهدي تشكيل لجنة رفيعة المستوى ، كانت على وشك محاكمته بتهمة الفساد ، وأعلن مصطفى كاظمي عن "لجنة رفيعة المستوى لمكافحة الفساد" ، لكن تقرير لجنة المخابرات يقول الآن إن مكتبه متورط في "سرقة القرن". والمحكمة الاتحادية العليا قد أوقفت عمل لجنة الكاظمي "بسبب انتهاكات دستورية".

نقطة أخرى مثيرة للاهتمام في قضية الفساد في العراق تتعلق بالنظام ، في وقت يعتبر الجميع مكون للنظام. "الفساد المستشري والممنهج من أكبر التحديات التي تواجه العراق ، والتكاليف الاقتصادية والتأثير السلبي على الاستقرار والرفاهية هائلة لأنها تقوض التقدم وتحرم المواطنين من حقوقهم وتثبط الاستثمار الأجنبي. هذا ما يعني ان "سرقة القرن لن تكون الفساد الأخير [5]!"

مبادرة وزارة المالية لإظهار الأرقام والاحصائيات على الإنترنت تأتي في وقت بينما يصدر رئيس الوزراء المزيد من القرارات على هذا الجانب يوماً بعد يوم. لكن لا بد من الانتظار لنرى ما سيحدث في هذه المرحلة ، لأن حكومة مصطفى كاظمي بدأت بورقة بيضاء وانتهت بسرقة القرن.

البنك الدولي يطلب من العراق الانضمام إلى النمو الأخضر

في 13 كانون الأول (ديسمبر) 2022 ، دعا البنك الدولي السلطات العراقية إلى استثمار 233 مليار دولار بحلول عام 2040 في "النمو الأخضر للتوفيق بين أهداف التنمية المستدامة وحماية المناخ. وقال البنك الدولي في تقرير مكون من 87 صفحة: "في العراق ، تعد أزمة

المناخ ، ونموذج التنمية المعتمد على النفط ، والقدرات البشرية والمؤسسية الضعيفة ، والانقسامات الاجتماعية العميقة وعدم المساواة الجسيمة ، عاصفة ضد التنمية". كما أن العراق من بين الأكثر عرضة لتغير المناخ ، سواء من حيث الاستجابات الفيزيائية مثل ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه وحالات الطوارئ ، وكذلك مالياً ، لأنها تعتمد على النفط والذي يفقد نفسه كسلعة في الاقتصاد العالمي بعد ذلك "تصبح نقاط الضعف واضحة " على العراق[6].

إن طلب البنك الدولي ليس بالغ الصعوبة بالنسبة لصناع القرار العراقيين ، لأنه لمدة 18 عامًا سيستثمر فقط في الاقتصاد الأخضر أو النمو الأخضر ، أي الاستثمار في الطاقة المتجددة لحماية مستقبل مناخ العراق . إن مطالبة البنك الدولي بأن يستثمر العراق في اقتصاد أخضر لمدة 18 عامًا لن تكلف سوى عامين من عائدات النفط أو أربع سنوات من عائدات نفطية بقدر 50 دولارًا للبرميل.

ومع ذلك ، تتجه الأنظار الآن أكثر إلى الإصلاح. لذلك ، في 12 ديسمبر 2022 ، أعلن مجلس الوزراء في اجتماع غير عادي أن رئيس الوزراء منح المديرين العامين ثلاثة أشهر لتقييم عملهم. يعتمد هذا التقييم على مدى تنفيذ البرامج الحكومية. كما أمهل الوزراء والمحافظين والمستشارين ستة أشهر لتقييم عملهم.

أسعار الدولار والنفط وحصّة إقليم كردستان من الموازنة

كما ذكرنا سابقاً ، فإن إعادة ارسال 200 مليار دينار شهرياً إلى إقليم كردستان ، يظهر الإستراتيجية التي تتبعها حكومة عادل عبد المهدي اتجاه إقليم كردستان. تقدير إيرادات اقليم كردستان وتحديد حصته من الموازنة العراقية التي بدأت باكثر من 400 مليار ثم خفضت ثم لم ترسل وبعد ذلك كتقليد ربط بالاتفاق على الوضع المالي وأسعار النفط في العراق. عندما تكون العلاقات جيدة والوضع المالي للعراق جيد ، يتم إرسالها ، ولكن عندما ترتفع أسعار النفط تتوقف وتستأنف الاجتماعات للتفاوض على الامر. وعندما تكون العلاقات ليست جيدة فمن الممكن التدخل بالموارد المالية الاخرى لاقليم كردستان مثل ما شهدنا في التسع اشهر الماضية من عام 2022. لذلك من الان من الواضح كيف ستكون حصّة اقليم كردستان.

كما سيكون لسعر النفط في الموازنة تأثير كبير على جميع مكونات الموازنة ، لأنه إذا كان سعر النفط أقل أو أكثر من متوسط السعر عام 2023 بمقدار 10 دولارات ، فإنه سيضع فائضاً أو عجزاً هائلاً. على سبيل المثال ، إذا قام العراق بتصدير ما معدله 4 ملايين برميل من النفط يومياً في عام 2023 ، وكان السعر أقل بمقدار 10 دولارات عن السعر المحدد في الموازنة ، فسيكون هناك عجز بنحو 14.52 مليار دولار أو العكس. وتجدر الإشارة إلى أن قراءة البرلمانيين العراقيين وخاصة اللجنة المالية لتوقعات الأسعار لعام 2023 قد لا تكون صحيحة ، وكمثال على الموازنات السابقة ، تم تحديد سعر النفط عند 45 دولاراً للبرميل ، لكن متوسط السعر خام برنت في 2021 وصل إلى 70.86 دولار. لذلك تعتبر مسألة خبرة البرلمانيين أو قلة خبرتهم في هذه القضايا عاملاً مهماً يجب أخذه بعين الاعتبار.

أما الجانب الثالث والأهم في الموازنة ، والذي يمثل في الواقع نقطة مهمة للغاية ، فهو سعر صرف الدولار مقابل الدينار. رفعت حكومة مصطفى كاظمي بذكاء وجراًه الدولار من 1118 ديناراً إلى 1145 ديناراً ، لكن احتياطات البنك المركزي وصلت إلى مستوى قياسي جديد وأنقذت الاقتصاد العراقي من الانهيار. كما قال البنك المركزي العراقي عندما انخفضت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ان "قيمة الدينار سيتم تعديلها في كل مرة" لكن هذا لا ينهي قصة ماذا سيحدث للدينار مقابل الدولار؟ لأن نوري المالكي دعا مؤخرًا إلى خفض قيمة الدولار بنسبة 7.5٪ مقابل الدينار أي من 1 دولار إلى 1375 ديناراً بدلاً من 1450 ديناراً ، فإن مثل هذه التصريحات ومقدار المعروض اليومي بالدولار سيؤثر على قيمة الدينار العراقي. تجاوز سعر الدولار الأمريكي 1552 ديناراً ، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاستقرار الكبير في السوق ، وإذا استمرت على هذا النحو فإن التضخم سيسجل رقماً قياسياً جديداً. وبالفعل ، فإن تعديل الدينار مقابل الدولار سيكون له تأثير كامل على الأسعار ، لذلك يتوقع البعض حصول توترات خلال مناقشة موازنة 2023.

لا ينبغي أن نتوقع تغييرات كبيرة في موازنة 2023 بسبب هيكلية النظام العراقي والقوى المكونة له. وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية ، صعد العراق خمسة مراكز فقط من حيث الفساد من المرتبة 18 الى 23 خلال عقد من الزمن حيث احتل العراق المرتبة 157 من أصل 180 دولة. قصة حصّة إقليم كردستان في الموازنة وقصة حصّة الوزارات والمشاريع الخدمية بعد استقرار أسعار النفط ستتكرر بالأرقام. وتأتي مناقشات الموازنة في وقت وصل فيه الفقر بين مليون طفل عامل في العراق إلى 38 بالمئة ، بحسب وزارة التخطيط. إجمالاً ، تبلغ نسبة الفقر في العراق 25٪ ، ما يعني أن واحداً من بين كل أربعة عراقيين فقير! اليوم ، أكثر من 60 في المائة من سكان العراق هم دون سن 25 ، ويدخل 700 ألف شاب إلى السوق سنوياً.

أخيراً ، يجب أن ننتظر ونرى ما إذا كانت قصة موازنة العراق لعام 2023 هي تكرار لأرقام سابقة أم أنها ستغير بشكل أساسي موازنة الاستهلاك والاستثمار وتأخذ بعين الاعتبار نصيحة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن السؤال الحالي للشارعين العراقي

والكوردستاني هو مستقبل قيمة الدينار ، لأنه يعتمد على رزقهما اليومي وقدرتهما الشرائية.

<http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Pages/default.aspx> [1]

<file:///C:/Users/Mahmood/Downloads/Inyear%20Report%20October%202022.pdf> [2]

<https://www.rudaw.net/sorani/business/271120225> [3]

<https://www.rudaw.net/sorani/business/271120225> [4]

[5]
<https://reliefweb.int/report/iraq/message-jeanine-hennis-plasschaert-un-srsg-iraq-international-anti-corruption-day-9-december-2022-enkuar>

[6]
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/12/13/iraq-economic-diversification-is-urgent-to-reconcile-development-goals-and-climate-ambition>